الفصل الرابع

المدرسة التاريخية الوطنية بين المنجزات والمعوقات

• صبرى السربونى وأسباب إبعاده عن الجامعة • ثورة يوليو والكتابة التاريخية • أساتذة التاريخ فى الجامعات المصرية ومحاولات بعضهم إصلاح المسار وموازنة الأمور • الدعوة لإعادة كتابة تاريخ مصر • المعوقات ومحاولة استغلال التاريخ فى خدمة السياسة • وقفة صريحة مع النفس .

نجحت المدرسة التاريخية المصرية إلى حد كبير فى انقاذ تاريخ مصر الحديث من التشويه سواء قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها ، وتمسك معظم أفرادها إلى حد كبير بالموضوعية رغم عوامل القهر وركوب البعض موجة النفاق .

فقبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعرض الدكتور محمد صبرى للابعاد عن سلك التدريس فى الجامعة – رغم أنه كان أول مصرى يحصل على دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث من السربون – لأنه ذكر فى كتابه الثورة المصرية أن الملك فؤاد لا شعبية له ولأنه لم يعرف كيف يسبح مع التيار وبعد قيام الثورة انتشرت ظاهرة التملق لها من

البعض وتعرض تاريخ مصر الحديث لأزمة كبيرة سببها سوء القصد أحيانا وسوء الفهم أحيانا أخرى فشوه تاريخ معظم زعماء ما قبل الثورة كما انحرف التاريخ المصرى عن مساره لفترة ، وبدأت مواكب النفاق تزحف للتسلق والتمسح بالثورة ومناهضة الحكم الملكى ، ودمغ الماضى اجمالا ، وكتب البعض مؤلفات لاسترضاء قادة الثورة ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرفهم لا يكتبون ولا يدرسون إلا اذا كان فيما يكتبونه أو يدرسونه مؤازرة للسلطة السياسية وبلغ الأمر بالبعض أن قال إن تاريخ مصر الحديث يبدأ بثورة ٢٣ يوليو وما قبل ذلك يجب نسيانه هذا على حين أن ثورة يوليو ما كان لها أن تقوم إلا على دعائم من نهضة مصرية حقيقية قامت فى الثلاثين سنة السابقة على قيام الثورة وأخذت الكتابات الملتهبة ضد اسرة محمد على تفرق الاسواق كما ظهرت بعض الكتابات التى ترفع من ثورة عرابى وتعظيها أكثر من قدرها وتغفل سعد زغلول وثورة ١٩١٩ لأن الثورة تقف من حزب الوفد موقف العداء بدلا من اعتبارها مكملا له فاتهم كُتّاب الميثاق سعد زغلول بأنه ركب الموجه الثورية فى عام ١٩١٩ واتهموا القيادة الثورية بأنها أغفلت مظاهر التغيير الاجتماعى وبأنها لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء لأنها لم تدرك أن مصر جزء من الأمة العربية وبأنها فشلت فى فهم التاريخ وفى فهم العدو الذى تحاربه حين عزلت حركتها عن الحركة العربية مما مكن القوى الاستعماريه من أن تتعامل مع أمة عربية مفككة الأوصال وبذلك انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال ثم جاءت معاهدة ١٩٣٦ فكانت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩[١] .

ولم يحد من طغيان هذه الظاهرة سوى بعض أساتذة التاريخ فى الجامعات المصرية الذين حاولوا موازنة الأمور، ووضع حقبة الثورة فى مسارها العام، فأوضحوا أن الحاضر مهما كان خلافه مع الماضى فهو وليد فى أحشائه وبالتأكيد بدأ فيه ، وأن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة حقيقية بحث فيها مصر عن نفسها دون اعتماد على حكامها حقيقية أنه مما يؤخذ على هذه الثورة إهمالها لمظاهر التغيير الاجتماعى ، أما بالنسبة لاغفالها

---

١ – انظر : المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢ .

امكانات العالم العربى وما تردد عن قول سعد زغلول ان صفرا زائد صفر يساوى صفرا فمن المعروف أن العالم العربى كله تقريبا فى ذلك الوقت كان واقعا تحت السيطرة الاستعمارية ويصعب طلب المعاونة منه .

حقيقة ان سعد لم يصنع الثورة ، لأن أى فرد لا يمكنه أن يصنع ثورة ، خاصة وأن الثورة نتاج عدة عوامل موضوعية لا بد من توافرها ، وحقيقة أن سعدا لم يستطع الحصول على استقلال مصر الكامل ، ولكن هذا لم يكن بسبب تقصير منه بل لأن القوى المعادية لمصر كانت أكبر من قدراته ومن قدرات أى زعيم مصرى فى ذلك الوقت .

ومضت الحركة التاريخية المصرية فى تصحيح المسار بمقدار ما سمحت به الظروف ثم اخذت تسير مسرعة أحيانا فى الطريق الصحيح ، وفى الاتجاه غير الصحيح فى احيان أخرى ومما يحمد لهذه المدرسة انها نجحت فى تغيير منهج الدراسات التاريخية المصرية من دراسة المعارك الحربية وتاريخ الحكام الذين تقلدوا أريكه الحكم فى مصر ، والتسبيح بحمدهم وابراز محاسنهم ، وتبرير أخطائهم إلى دراسة أحوال الشعب المصرى الاجتماعية والاقتصادية ، ودوره فى صنع الأحداث بدرجة ساعدت على إحياء الماضى فى الأذهان فى صورة تمس الحياة الحقيقية للشعب المصرى خلال تاريخه الحديث .

وخلال ذلك برزت الصيحات لاعادة كتابة تاريخ مصر القومى بدأها الدكتور محمد فؤاد شكرى فى كتابه بناء دولة محمد على – السياسية الداخلية [1] فيقول فى تصديره للكتاب " كنا وما نزال نعتقد أن تاريخنا القومى ، والحديث منه خاصة فى حاجة ملحة إلى أن يكتب على ضوء جديد فقد تآزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات ، وليس من سبيل الى معالجة هذا الاضطراب الى بمعاودة النظر فى ذلك التاريخ لكشف ما خفى من حقائقه ، وتفصيل ما أجمل من دقائقه فى حدود الأمانة العلمية التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير

١ – صدر عن دار الفكر العربى فى عام ١٩٤٨ وشارك فى تأليفه عبد المقصود العنانى ، وسيد محمد خليل .

البواعث ، تسجيلا يطابق الواقع وتفسيرا لا تحامل فيه ولا محاباه ، ولما كان هذا الاتجاه السليم فى دراسة تاريخنا القومى لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبده ممهده فمن الواجب أن نتشافر الأيدى ، وتتساند الجهود لازالة ما يكتنف هذا الطريق من صعاب وعقبات " كما أوضح أنه أسهم بنصيب واضح من تلك الجهود عن طريق تأليفه لهذا الكتاب[١] خاصة وأنه تعرض فيه لأحوال مصر الداخلية من النواحى الاقتصادية والثقافية والادارية .

واستمر الدكتور شكرى فى كتاباته بعد ذلك على هذه الوتيرة ففى كتابه " عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر "[٢] الذى صدر فى عام ١٩٥٢ رسم شكرى صورة واضحة لأحوال المجتمع المصرى ، ولحياة المصريين الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية .

وفى كتابه " مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ -١٨١١"[٣] " ساير هذا الاتجاه بشكل واضح أيضا .

يضاف إلى ذلك أنه قام بتدريس الفكر الاشتراكى بما فى ذلك الفكر الماركسى كجزء من تاريخ اوربا فى القرن التاسع عشر منذ أوائل الاربعينات من هذا القرن لطلابه بقسم التاريخ بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) حيث لفت أنظار طلابه لأهمية هذا الفكر وطريقة تناوله وقارن بينه وبين النظريات السياسية الأوربية الأخرى [٤].

أما عن الصيحة الثانية فقد برزت بعد إعلان الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ والذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وانحصرت فى مهاجمة الملكية والاقطاع والاستعمار والتركيز على مبادئ الثورة الستة واثبات أن الشعب هو المعلم الأكبر الذى اجتاز رواسب المجتمع الاقطاعى والرأسمالى إلى المجتمع الإشتراكى والتحول العظيم [٥] وما أعقب ذلك من إقرار المجلس الأعلى للجامعات فى

١ - انظر التصدير ص (أ) .

٢ - نشرته مكتبة الخانجى فى عام ١٩٥٢ .

٣ - نشرته جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ .

٤ - د. على بركات : المقال السابق ص ٨٣ .

٥ - الميثاق الوطنى : الباب الأول تحت عنوان " نظرة عامة " .

يوليو ١٩٦٢ برنامجا للدراسة يقوم على ما يسمى بالمقرر القومى حيث بدأ أساتذة التاريخ الحديث فى الجامعات المصرية يُدَرِّسون ثورة ٢٣ يوليو والاشتراكية العربية وغيرها ضمن المقررات القومية التى فرضت عليهم ويتغنى بعضهم بمكاسب الثورة وإنجازاتها وتشويه تاريخ زعماء الوفد وغيرهم من المغضوب عليهم رغبة فى التقرب من السلطة الحاكمة فذكر بعضهم أنه " بقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ انتصرت أسطورة العدالة الاجتماعية [١] .

ولم يقتصر الأمر فى ذلك على أساتذة التاريخ الحديث بل تعداه إلى بعض أساتذة العصور الوسطى[٢] واساتذة كلية الحقوق [٣] فألفوا الكتب عن ثورة يوليو ، وقاموا بتدريسها لطلابهم ضمن المقررات القومية .

وبالنسبة للصحيفة الثالثة فقد ظهرت بعد قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ وقد تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى نوفمبر ١٩٦٥ وعقدت لها أربع ندوات مفتوحة حول موضوع إعادة التاريخ القومى ، وفتحت من أجل ذلك الطريق للمناقشات التى اشترك فيها الكثير من المتخصصين ، ومن ضمن ما طرح فى هذه الندوات هل نبدأ تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى ام من الحملة الفرنسية ، ولماذا لم نكتب تاريخنا القومى من وجهة نظر اشتراكية [٤] خاصة وأن تاريخ الشعب المصرى كقوى اجتماعية لم يكتب .

ويذكر الدكتور عبد العظيم رمضان فى تعليقه على هذه الندوة أنه على الرغم من أن مصر فى تلك الفترة كانت تقود حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر إلا أن مفهوم إعادة كتابة التاريخ القومى فى أذهان الغالبية العظمى من المشتركين كان قاصرا على التاريخ المصرى وليس التاريخ العربى [٥] .

١ – زينب راشد وآخرون : ثورة ٢٣ يوليو والتطوير الايديولوجى .

٢ – من هؤلاء الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور .

٣ – من هؤلاء الدكتور سليمان الطماوى .

٤ – للتفاصيل انظر المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ تحت عنوان " ندوة اعادة كتابة التاريخ القومى موجز أعده الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٣٤٥-٣٦٩.

٥ – عبد العظيم رمضان : علم التاريخ بين الموضوعية والذاتية محاضرة القيت بالموسم الثقافى للجمعية التاريخية فى ١٩ مارس ١٩٧٩ ص ٢٩ .

وفى اعقاب ذلك برزت المدرسة المادية فى تفسير التاريخ وتبناها فى جامعة القاهرة الدكتور محمد أنيس ومهد لها بمقالات فى مجلة الكاتب عام ١٩٦٥ ، وبدراساته التى القاها على طلابه بمعهد الدراسات الاشتراكيه بمصر الجديدة[١] كما برزت الكتابات فى تاريخ مصر الاجتماعى وسارت الامور على هذا المنال حتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ ، وبعدها برزت عدة اتجاهات هامة منها الدعوة لاعادة كتابه تاريخ مصر الحديث عن طريق لجنة رسمية يتم تكليفها من قبل الدولة ويكون لها القول الفصل والحكم القاطع فيما تكتبه ، ومنها ايضا قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الكتب والصحف .

وبالنسبة للموضوع الأول فقد قام الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام آنذاك بتشكيل لجنة بهدف جمع وثائق حكم عبد الناصر والتاريخ لهذه الفترة وكان ذلك بعلم الرئيس السادات ، وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ثم توقفت أعمالها نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين هيكل رجل عبد الناصر الذى أراد ابراز الدور الناصرى من خلال الكتابه عنه والسادات الذى أراد اضعافه بأن تبدأ اللجنة أعمالها بالتعرض لهزيمة يونيو ١٩٦٧ وتحليل أسبابها . وفى اعقاب ذلك شكل الرئيس السادات لجنة اخرى برئاسة نائبه محمد حسنى مبارك انتقلت رئاستها بعد ذلك لآخرين[٢] وكان من أبرز قوانين هذه اللجنة عدم الاطلاع على الوثائق الرسمية إلا بعد مرور خمسين عاما على صدورها مما وقف حجر عثرة أمام دراسة تاريخ مصر المعاصر دراسة أكاديمية ، وأدى إلى تجميد دور بعض المؤسسات العلمية مما أثار العديد من التحفظات لدى المؤرخين ولا نتردد فى الحكم اذا قلنا ان هذه الجنة كانت شكلية وأن دورها تسبب فى الكثير من التساؤلات لذلك لم يقدر لها الاستمرار ، ولم تستطع أن تكتب تاريخ مصر فى النصف الأخير من هذا القرن كما كانت تبتغى ، وجاء اغتيال الرئيس السادات

---

١ – طبعت هذه المقالات والدراسات بعد ذلك فى كتاب اسماه صاحبه المجتمع المصرى من الاقطاع حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٢ – ضمن تعليق د. يونان لبيب على المحاضرة التى القاها صاحب هذه الدراسة بكلية البنات جامعة عين شمس فى ١٩٩٢/١٢/١٥ تحت عنوان مدرسة التاريخ المصرى الحديث فى القرن العشرين.

فانهى تواجدها ولم نعد نسمع عنها شيئا ، وتحملت الجامعات مرة اخرى مسئولية كتابه تاريخ مصر بطريقة موضوعية .

ومن البدهى القول أن كتابة تاريخ مصر لا يجب أن يصدر بها توجيهات رسمية حتى لا تفقد موضوعيتها خاصة وأن الناس أصبحوا يشكون فى كل الكتابات الموجهة وبالتالى يجب أن نترك مثل هذه الأمور للجامعات والمراكز البحثية للانفتاح على الحقيقة بكافة جوانبها حتى يمكن تحليل أحداث تاريخنا بطريقة يتوخى فيها الموضوعية والنزاهة العلمية .

لقد مضى الوقت الذى كان يكتب فيه تاريخ مصر من القصور والقلاع المحصنة ، كما أنه قد مضى الوقت الذى أصبح فيه التاريخ حكرا على فئة موثوق فيها من جهة معينة خاصة وأن الشعوب فى مراحل يقظتها يزداد اهتمامها بتاريخها وتستطيع ان تميز بين الغث والسمين منه .

أما عن الموضوع الثانى والخاص بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الكتب والصحف فكان من الإنجازات الهامة التى أدت إلى السير بتاريخ مصر المعاصر خطوات كبيرة إلى الامام . فقد حظرت الثورة الكتابة عن بعض الزعامات خاصة الوفدية ، وكانت الكتابة عنها من الأمور الشائكة ، كما ظل الحديث عن بعض الفترات من تاريخ مصر المعاصر من الأمور الشائكة أيضا حتى اصدر الرئيس السادات قراره برفع الرقابة عن هذه المحظورات مما أفسح المجال للخوض فى كافة جوانب التاريخ المصرى الحديث وشخصياته المختلفة ولم يعد هناك أى اعتراض على دراسة أى شخصية من زعماء مصر السياسيين قبل الثورة ، ولا على إنصافه وتقييم مواقفه .

ومن المعوقات التى أقلقت بال المدرسة التاريخية المصرية فى الفترة الأخيرة ذلك الطوفان من المؤلفات حول الناصرية معها أو عليها والذى كان على حساب الدراسات المتأنية والموضوعية لتاريخ مصر المعاصر ، ولكن ذلك المعوق لم يقدر له أن يعيش طويلا نظرا لأنه من الصعب تقييم أحداث عصر نعيش فيه ونشارك فى أحداثه ولم تكتمل حلقات تطوره بعد فضلا عن أن جانبا من حقائقه وأسراره ما زال بعيدا عن أيدى الباحثين لذلك عادت دراسة تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى الجامعات مرة أخرى .

يضاف الى ذلك أن معوقا آخر ظهر خلال الفترة الأخيرة ويتزايد بشكل واضح ويتمثل ذلك المعوق فيما يسمى بالمذكرات التى صدرت بأقلام بعض السياسيين أوغيرهم ممن شاركوا فى صناعة تاريخ مصر المعاصر أو شاهدوا بعض أحداثه فكتبوا ذكرياتهم أو مذكراتهم أو ما ادعوه بأنه كذلك بشكل لونوا وزخرفوا فيه مواقفهم ، وانهالوا طعنا فى الآخرين المخالفين لهم ، واجتهدوا فى بعض تفسيراتهم بشكل يدعو إلى الريبة وضرورة اعادة النظر فيما كتبوه ونظرا لأن العديد منها ابتعد بشكل كبير عن قواعد منهج البحث العلمى وأهدافه فنحن لا نقبل هذه الكتابات بوصفها تاريخا ، وانما بوصفها رؤية من أصحابها لبعض الوقائع قابلة للنقد والتحليل خاصة وأن المنهج العلمى فى كتابة التاريخ يقتضى التسلح بالحيدة التاريخية وعدم الجنوح تجاه فكرة معينة أو أخرى مسبقة .

والسؤال المطروح هو هل من المفيد استغلال التاريخ لتأييد مصالح سياسية معينة أم أن من حقنا أن نستهجن كل محاولة ترمى إلى استخدام التاريخ فى تحقيق أغراض أو تبرير اتجاهات بعض الساسة .

الواقع انه على الرغم من أن المؤرخ يجب ان يكون عادلا ونزيها لا يداهن ولا يراثى فانه يصعب عليه أن ينتزع نفسه من المحيط الذى يعيش فيه خاصة وإن كان ذلك يمس قضايا وطنه أو مصير أمته فحتى بعض المشاهير من الكتاب والمفكرين صعب عليهم ذلك فقولتير على سبيل المثال لم يتورع فى تسخير علمه فى مناوأة رجال الدين ، وحتى هيوم فى كتابه " تاريخ إنجلترا " تعاطف بشكل واضح مع حزب المحافظين لدرجة ان ما كتبه كان عبارة عن مجرد نشره مسهبة من نشرات حزب المحافظين .

وعلى أى حال فانه بالرغم من الجهود التى بذلتها المدرسة التاريخية المصرية التى شقت طريقها بخطوات متقدمة لدرجة أن تاريخنا لم يعد حكرا على دراسات المستشرقين بل اخذنا منهم واعطيناهم ، وشاركناهم ونافسناهم فى الدراسات التاريخية الجادة لدرجة أن الباحث الأوربى أو الامريكى الذى يكتب عن تاريخ مصر أصبح لا يمكنه الاستغناء عن الرجوع إلى كتابات المؤرخين والباحثين المصريين حول موضوع بحثه .

هذا يعنى أن تطور الدراسات التاريخية فى مصر واتباع المنهج العلمى والسير على قواعده قد أصبح أمرا واقعا ومعلما رئيسيا لا يستطيع أحد أن ينكره أو يتجاهله ، كما يعنى أن أساتذة وباحثى المدرسة التاريخية المصرية أوجدوا كما ضخما من الدراسات الموضوعية الجادة التى شملت تاريخ مصر الحديث فى كافة مناحيه .

ومع كل ذلك فان المدرسة التاريخية المصرية لا تزال فى حاجة إلى وقفة صريحة مع نفسها لتقويم تجربتها ، وإلى وضع النقاط على الحروف عن طريق النقد الهادف والبناء من داخلها خاصة وأنها أعرف من غيرها بنفسها ، وتستطيع إكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها خاصة وأن قواعدها لا تزال أجنبية رغم أنها مغروسه فى تراب الوطن ، فعلى الرغم من نجاحها فى تمصير الدراسات التاريخية المصرية فإن معظم افرادها مازالوا يعتمدون حتى الآن على تيارات المدارس الأوربية فى تفسير التاريخ المصرى ودراسته ، كما أنهم لم يتمكنوا من تطوير مناهجهم البحثية وما يتفق مع متطلبات العصر.

لذلك فنحن فى حاجة إلى مدرسة تاريخية وطنية مصرية تلتزم بالمنهج العلمى وقواعده " اقدامها مغروسة فى تراب الوطن ، وتلفح عقولها وفكرها نسمات العصر وتياراته [٦] " بما فيه من تأثيرات فكرية وتغيرات عالمية .

ولكن هل يتحقق ذلك فى ظل الخلافات غير العلمية بين بعض أفرادها وفى ظل الاعتقاد أن النقد يعتبر ضربا من الحرب بين الناقد والمنقود .

---

٦ - د. عبد الخالق لاشين : ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية فى مصر المعاصرة - دراسة مقدمة الى " ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ -١٩٥٢" ص٨٤ .